وزارة التنمية المحلية – بشأن طلب الإفادة بالرأي عن مدى قانونية ماقامت به محافظة أسوان من إضافة مبلغ ٤٠٨٠٣٠٠ جنيها من إيرادات بعض المشروعات التابعة لها إلى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة بدلا من أيلولتها إلى إيرادات الموازنة العامة للدولة .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٠١٠/٢/٢٤ إن المشرع حصر موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية في الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلى للمحافظة لصالح هذا الحساب وأرباح المشروعات الإنتاجية التي يمولها الحساب المذكور والتبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها ، فضلا عن ٥٠% من الزيادة التي تتحقق في الموارد المحلية للمحافظة عن الربط المقدر فى الموازنة ، كما بين أوجه استخدام موارد الحساب فحصرها في تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية وفقا لخطة محلية يتم توزيعها واعتمادها في إطار الخطة العامة للدولة واستكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفى الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة الحافظة لإتمامها وإنشاء المشروعات التي تقام بالجهود الذاتية ورفع مستوى أداء الخدمات العامة المحلية والصرف على الخدمات العامة الحيوية العاجلة – وفقا لما يقرره المجلس الشعبي المحلى للمحافظة – ولا يؤول فائض هذا الحساب إلى الخزانة العامة .

كما استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع أجاز للمجلس الشعبي المحلى للمحافظة إنشاء حساب الخدمات والتنمية المحلية ولم يجعل لهذا الحساب الشخصية الاعتبارية التي تتميز بما لها من ذمة مالية مستقلة ، ومن ثم فان أية أموال مملوكة للوحدة المحلية سواء كانت المحافظة أو المركز أو المدينة تؤول عوائد استثماراتها وإيرادات المرافق التي تديرها إلى الموارد العامة للدولة ولا تؤول إلى موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية الذي لايؤول إليه سوى الموارد التي حددها المشرع بنص المادة (٣٧) من قانون نظام الإدارة المحلية .

وفى ضوء ما تقدم ولما كانت المشروعات محل طلب الرأي تعد من المشروعات السياحية التي تتولى المحافظة إدارتها ، ومن ثم تؤول إيراداتها إلى الموازنة العامة للمحافظة لتدخل في الموازنة العامة للدولة ، ومن ثم فان مقابل الانتفاع بفندق بسمة ومقابل الانتفاع بفندق ايزيس الجزيرة وحصيلة بيع فندق أبو سنبل والإيرادات إيجار سينما ومسرح الصداقة تؤول إلى موارد المحافظة حيث تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة .

(فتوى رقم : ٢٢٦- بتاريخ : ٢٠١٠/٤/٢٩ – ملف رقم : ٣٩٥٦/٢/٣٢)